



كلية الحقوق

المسئولية الإدارية عن أضرار المرافق العامة الطبية (دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

أحمد محمد صبحي اغرير

لجنة الحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / عمر حلمي فهمي رئيساً وعضواً

أستاذ القانون العام

عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / محمد عبد العال السناري عضواً

أستاذ القانون العام

وكيل كلية الحقوق جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور / محمود أبو السعود حبيب مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون العام المساعد

رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق جامعة عين شمس

1426هـ / 2005م

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة عامة	1
الباب التمهيدي	
تطور مسؤولية الإدارة عن أعمالها بوجه عام	
والاختصاص القضائي بشأن المسؤولية عن أضرار المرافق العامة الطبية	
تمهيد وتقسيم	11
الفصل الأول: تطور مسؤولية الإدارة عن أعمالها بوجه عام	12
المبحث الأول: تطور مسؤولية الإدارة عن أعمالها في فرنسا	12
المبحث الثاني: تطور مسؤولية الإدارة عن أعمالها في مصر	22
المبحث الثالث : تطور مسؤولية الإدارة عن أعمالها في سوريا	29
الفصل الثاني: الاختصاص القضائي بشأن المسؤولية عن أضرار	
المرافق العامة الطبية	39
أولاً: في فرنسا	39
ثانياً: في مصر	47
ثالثاً: في سوريا	48
الباب الأول	
مسؤولية المرافق العامة الطبية على أساس الخطأ	
تمهيد وتقسيم	53
الفصل الأول: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي	55
المبحث الأول: دور الفقه في التمييز بين الخطأ الشخصي	
والخطأ المرفقي	56
المطلب الأول: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في	
الفقه الفرنسي	56
الفرع الأول: معيار LAFFRIERE	56

58	الفرع الثاني: معيار HAURIOU
60	الفرع الثالث: معيار JEZE
61	الفرع الرابع: معيار DUGUIT
64	الفرع الخامس: معيار DOUC RASY
	المطلب الثاني: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في
66	الفقه المصري
	المطلب الثالث: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في
69	الفقه السوري
	المبحث الثاني: اتجاهات القضاء في التمييز بين الخطأ الشخصي
71	والخطأ المرفقي
	المطلب الأول: اتجاهات القضاء الفرنسي في التمييز بين الخطأ
71	الشخصي والخطأ المرفقي
71	أولاً: الخطأ المجرد من كل صلة بالمرفق
72	ثانياً: الخطأ المنفصل مادياً عن المرفق
74	ثالثاً: الخطأ المنفصل ذهنياً عن المرفق
	المطلب الثاني: اتجاهات القضاء المصري في التمييز بين الخطأ
77	الشخصي والخطأ المرفقي
77	أولاً: القضاء العادي
78	ثانياً: مجلس الدولة
	المطلب الثالث: اتجاهات القضاء السوري في التمييز بين الخطأ
83	الشخصي والخطأ المرفقي
83	أولاً: القضاء العادي
85	ثانياً: القضاء الإداري
87	المبحث الثالث: العوامل التي تؤثر في تحديد نوع الخطأ
87	المطلب الأول: الاعتداء المادي

89	المطلب الثاني: أثر أمر الرئيس على نوع الخطأ
93	المطلب الثالث: أثر الجريمة الجنائية على نوع الخطأ
96	رأينا الخاص في التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي
	الفصل الثاني: مسؤولية المرافق العامة الطبية عن الخطأ في
98	العمل الطبي
99	المبحث الأول: تقدير الخطأ في العمل الطبي
99	المطلب الأول: مفهوم العمل الطبي
100	الفرع الأول: مفهوم العمل الطبي في القانون
100	أولاً: في القانون الفرنسي
101	ثانياً: في القانون المصري
102	ثالثاً: في القانون السوري
103	الفرع الثاني: مفهوم العمل الطبي لدى القضاء
103	أولاً: في القضاء الفرنسي
107	ثانياً: في القضاء المصري
108	ثالثاً: في القضاء السوري
108	الفرع الثالث: محاولة الفقه تحديد العمل الطبي
	المطلب الثاني: تقدير الخطأ الطبي المفضي لانعقاد مسؤولية
111	المرافق العامة الطبية
111	الفرع الأول: تقدير الخطأ الطبي في القضاء الإداري الفرنسي
122	الفرع الثاني: تقدير الخطأ الطبي في القضاء المصري
126	الفرع الثالث: تقدير الخطأ الطبي في القضاء السوري
128	المبحث الثاني: نطاق تطبيق المسؤولية عن الأخطاء الطبية
128	المطلب الأول: المسؤولية عن الأخطاء في التشخيص والعلاج
129	الفرع الأول: المسؤولية عن الخطأ في التشخيص
129	أولاً: في فرنسا

الصفحة

الموضوع

134		ثانياً: في مصر
135		ثالثاً: في سوريا
136		الفرع الثاني: المسؤولية الخطأ في العلاج
137		أولاً: في فرنسا
140		ثانياً: في مصر
141		ثالثاً: في سوريا
		المطلب الثاني: المسؤولية عن الأخطاء الواقعة في الأعمال الطبية
142		التي تحتاج قدراً من التخصص
143		الفرع الأول: المسؤولية عن الخطأ في التخدير
143		أولاً: في فرنسا
146		ثانياً: في مصر
147		ثالثاً: في سوريا
148		الفرع الثاني: المسؤولية عن الخطأ في الجراحة
148		أولاً: في فرنسا
152		ثانياً: في مصر
154		ثالثاً: في سوريا
155		الفرع الثالث: المسؤولية عن الأخطاء الواقعة في أمراض النساء والولادة
155		أولاً: في فرنسا
165		ثانياً: في مصر
167		ثالثاً: في سوريا
168		الفرع الرابع: المسؤولية عن الخطأ في الطب الإشعاعي
169		أولاً: في فرنسا
172		ثانياً: في مصر
172		ثالثاً: في سوريا

الفصل الثالث: مسئولية المرافق العامة الطبية عن الخطأ في	
تنظيم وتسيير المرفق	174
المبحث الأول: صور الخطأ في تنظيم وتسيير المرافق العامة الطبية	175
المطلب الأول: الأخطاء المتعلقة بقبول المرضى داخل المرافق	
العامة الطبية ونقلهم وخروجهم منها	175
أولاً: في فرنسا	175
ثانياً: في مصر	182
ثالثاً: في سوريا	184
المطلب الثاني: الخطأ الناجم عن عدم تبصير المريض أو الحصول	
على رضائه	186
الفرع الأول: الخطأ الناجم عن عدم تبصير المريض	186
أولاً: في فرنسا	186
ثانياً: في مصر	197
ثالثاً: في سوريا	199
الفرع الثاني: الخطأ الناجم عن عدم الحصول على رضا المريض	200
أولاً: في فرنسا	200
ثانياً: في مصر	214
ثالثاً: في سوريا	214
المطلب الثالث: غياب التأهيل المهني للقائمين على الخدمة الطبية	216
أولاً: في فرنسا	216
ثانياً: في مصر	227
ثالثاً: في سوريا	229
المطلب الرابع: الخطأ في ملاحظة المرضى	230
أولاً: في فرنسا	231
ثانياً: في مصر	248

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: في سوريا	249
المطلب الخامس: التأخير في أداء الرعاية الصحية	251
المبحث الثاني: تطور القضاء الإداري الفرنسي نحو الأخذ بقرينة الخطأ في مجال مسؤولية المرافق العامة الطبية	259
المطلب الأول: مدلول قرينة الخطأ الخاصة بمسؤولية المرافق العامة الطبية	259
المطلب الثاني: تطبيقات قرينة الخطأ الخاصة بمسؤولية المرافق العامة الطبية	263
أولاً: التطعيمات الإجبارية	264
ثانياً: الآثار الجسيمة لأعمال الرعاية الجارية ذات الطابع البسيط	266
ثالثاً: العدوى داخل المستشفيات	269
رابعاً: حوادث متفرقة	280

الباب الثاني

مسؤولية المرافق العامة الطبية دون خطأ

تمهيد وتقسيم	285
الفصل الأول: مسؤولية الإدارة دون خطأ	287
المبحث الأول: مسؤولية الإدارة دون خطأ في الأنظمة محل المقارنة	289
المطلب الأول: مسؤولية الإدارة دون خطأ في النظام الفرنسي	289
المطلب الثاني: مسؤولية الإدارة دون خطأ في النظام المصري	307
المطلب الثالث: مسؤولية الإدارة دون خطأ في النظام السوري	319
المبحث الثاني: أساس المسؤولية دون خطأ في ضوء الاتجاهات الفقهية	323
المطلب الأول: فكرة المخاطر الأساس الوحيد للمسؤولية دون خطأ	323
المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة الأساس الوحيد للمسؤولية دون خطأ	325
المطلب الثالث: الأساس المزدوج	330

332	رأينا الخاص
	الفصل الثاني: التطبيقات التشريعية للمسئولية دون خطأ للمرافق
334	العامة الطبية
335	المبحث الأول: التطعيمات الإجبارية
	المطلب الأول: المسؤولية عن الآثار الضارة للتطعيمات الإجبارية
336	في فرنسا
	المطلب الثاني: المسؤولية عن الآثار الضارة للتطعيمات الإجبارية
345	في مصر
	المطلب الثالث: المسؤولية عن الآثار الضارة للتطعيمات الإجبارية
347	في سوريا
348	المبحث الثاني: التبرع بالدم
	المطلب الأول: مسؤولية المرافق العامة الطبية تجاه المتبرعين بالدم
348	في فرنسا
	المطلب الثاني: مسؤولية المرافق العامة الطبية تجاه المتبرعين بالدم
353	في مصر
	المطلب الثالث: مسؤولية المرافق العامة الطبية تجاه المتبرعين بالدم
356	في سوريا
358	المبحث الثالث: الأبحاث الطبية على جسم الإنسان
	المبحث الرابع: العدوى بفيروس فقدان المناعة البشرية " الإيدز "
373	نتيجة نقل الدم أو الحقن بعناصر مشتقة من الدم
	الفصل الثالث: التطبيقات القضائية للمسئولية دون خطأ للمرافق
390	العامة الطبية
	المبحث الأول: المسؤولية دون خطأ للمرافق العامة الطبية تجاه
391	المعاونين المتطوعين
397	المبحث الثاني: المسؤولية دون خطأ للمرافق العامة الطبية تجاه الغير

الموضوع

الصفحة

المطلب الأول: المخاطر الناشئة عن استخدام مناهج علاجية	
متحررة بشأن المرضى العقليين	397
الفرع الأول: القواعد القانونية الخاصة بالخروج على سبيل التجربة	399
أولاً: في فرنسا	399
ثانياً: في مصر	401
ثالثاً: في سوريا	402
الفرع الثاني: المسؤولية عن الأضرار التي تصيب الغير بفعل المرضى	
العقليين في ظل تجربة الخروج	403
المطلب الثاني: حالة الطفل المولود بعاهة على أثر مرض معد	
أصبحت به الأم أثناء العمل	409
المبحث الثالث: المسؤولية دون خطأ للمرافق العامة الطبية تجاه	
المنتفعين	416
المطلب الأول: المخاطر الاستثنائية غير المعروفة للعلاج الجديد	417
المطلب الثاني: المخاطر الاستثنائية المعروفة للأعمال الطبية	
أو الجراحية	427
المطلب الثالث: مخاطر العدوى الناشئة عن نقل الدم	444
الفرع الأول: مسؤولية الدولة عن العدوى الناشئة عن نقل الدم	
في فرنسا	445
الفرع الثاني: مسؤولية المراكز العامة لنقل الدم	453
المطلب الرابع: المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن المنتجات	
والأجهزة الصحية المعيبة	468

الباب الثالث

تعويض الأضرار الناشئة عن نشاط المرافق العامة الطبية

تمهيد وتقسيم	485
الفصل الأول: الضرر الناشئ عن نشاط المرافق العامة الطبية	486

الموضوع

الصفحة

المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها في الضرر	488
أولاً: يجب أن يكون الضرر محققاً	488
ثانياً: يجب أن يكون الضرر قد أخل بمركز يحميه القانون	497
ثالثاً: يجب أن يكون الضرر خاصاً وغير عادي	502
المبحث الثاني: أنواع الضرر	505
أولاً: الأضرار المادية أو المالية	507
ثانياً: الأضرار الجسمانية	510
ثالثاً: الأضرار الأدبية أو المعنوية	515
الفصل الثاني: علاقة السببية بين الضرر ونشاط المرفق العام الطبي	520
المبحث الأول: تقدير علاقة السببية	521
المطلب الأول: وجود أو غياب علاقة السببية	521
المطلب الثاني: إثبات علاقة السببية	528
المطلب الثالث: تعدد الأسباب	535
المبحث الثاني: نفي علاقة السببية	539
المطلب الأول: الأسباب العامة لنفي علاقة السببية	540
الفرع الأول: فعل المضرور	540
أولاً: طبيعة فعل المضرور	542
ثانياً: أثر فعل المضرور على مسئولية المرفق العام الطبي	547
الفرع الثاني: القوة القاهرة	548
المطلب الثاني: الأسباب الخاصة لنفي علاقة السببية	552
الفرع الأول: الحادث المفاجئ	552
أولاً: تعريف الحادث المفاجئ وتمييزه عن القوة القاهرة	552
ثانياً: أثر الحادث المفاجئ على مسئولية المرفق العام الطبي	556
الفرع الثاني: فعل الغير	558

الفصل الثالث: قواعد وأحكام التعويض عن أضرار المرافق	
العمامة الطبية	562
المبحث الأول: المبادئ العامة للتعويض	563
المطلب الأول: مبدأ التعويض بالنقد	563
أولاً: التعويض النقدي والتعويض العيني	563
ثانياً: طرق التعويض النقدي: التعويض دفعة واحدة أو إيراد مرتب	566
ثالثاً: الفوائد المستحقة عن التأخير في أداء التعويض النقدي	568
المطلب الثاني: مبدأ التعويض الكامل	570
المبحث الثاني: قواعد تقدير التعويض	581
المطلب الأول: تاريخ تقدير التعويض	581
المطلب الثاني: كيفية تقدير التعويض	587
المبحث الثالث: تقادم دعاوى مسئولية المرافق العامة الطبية	593
المطلب الأول: مدة تقادم دعاوى مسئولية المرافق العامة الطبية	593
الفرع الأول: مدة التقادم في القانون المصري والسوري	594
الفرع الثاني: مدة التقادم في القانون الفرنسي	598
المطلب الثاني: وقف التقادم وانقطاعه	602
الفرع الأول: وقف التقادم	603
الفرع الثاني: انقطاع التقادم	605
المطلب الثالث: التمسك بالتقادم	607
الخاتمة	609
قائمة الاختصارات	619
قائمة المراجع	621
أولاً: المرجع باللغة العربية	621
ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية	629
الفهرس	643

تمهيد وتقسيم

استقر القضاء الإداري على أن مسؤولية الإدارة عن أعمالها تقوم، كقاعدة عامة، على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينها، وترجع أصالة القواعد الإدارية في هذا الصدد إلى ركن الخطأ، إذ يميز القضاء الإداري بين الخطأ الشخصي الذي ينسب إلى الموظف ويسأل عنه في ماله الخاص ويكون الاختصاص به للقضاء العادي، وبين الخطأ المرفقي الذي ينسب إلى الإدارة التي تتحمل عبء التعويض وينعقد الاختصاص بشأنه للقضاء الإداري.

غير أن التفرقة بين نوعي الخطأ ليست سهلة أو بسيطة، لذلك فقد تعددت المعايير التي أخذ بها الفقه، وتباينت أحكام القضاء في هذا الصدد.

وفي نطاق مسؤولية المرافق العامة الطبية - موضوع دراستنا - يمكن التمييز بين نوعين من الأعمال التي قد تكون محلاً للأخطاء المرفقية، وهي الأعمال الطبية وأعمال تنظيم وتسيير المرفق.

وتعتبر الأعمال الطبية من الأنشطة التي تتطوي على صعوبة في إنجازها من جانب المرفق الطبي، لذلك يشدد القضاء الإداري كمبدأ عام من درجة الخطأ المرتكب في هذه الأعمال.

أما فيما يتعلق بأعمال تنظيم وتسيير المرفق الطبي فهي تشمل بالإضافة إلى الأعمال الإدارية والتنظيمية للمرفق، أعمال الرعاية الجارية. وينطوي الخطأ الواقع في هذه الأعمال على العديد من الصور، كالخطأ في ملاحظة المرضى، أو عدم الالتزام بتبصير المريض أو الحصول على رضائه. وقد وسع قضاء مجلس الدولة الفرنسي من نطاق الخطأ الواقع في تنظيم وتسيير المرفق الطبي، فلم يعد يقصره على الخطأ الثابت، وإنما طبق بشأنه فكرة الخطأ المفترض، وذلك في الحالات التي يصاب فيها المريض بضرر بالغ لا يتناسب البتة مع سبب إقامته في المستشفى أو مع العلاج الخاضع له، دون أن يستطيع في ذات الوقت إقامة الدليل على وقوع خطأ من جانب المرفق الطبي.

ولإيضاح ما سبق سنعمد إلى تقسيم هذا الباب للفصول التالية:

الفصل الأول: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.
الفصل الثاني: مسؤولية المرافق العامة الطبية عن الخطأ في العمل الطبي.
الفصل الثالث: مسؤولية المرافق العامة الطبية عن الخطأ في تنظيم وتسيير المرفق.